

العامية ١٦٨/٣٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ وتناولتها القرارات اللاحقة للجمعية بمزيد من التفاصيل، مهم في تشجيع الجهود المبذولة لتعزيز حماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليين الدبلوماسيين والقنصليين.

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥):

٢ - تدين بقوة أعمال العنف المرتكبة ضدبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليين الدبلوماسيين والقنصليين وكذلك ضدبعثات وممثلي المنظمات الدولية المشتركة بين الحكومات وموظفي تلك المنظمات، وتؤكد على أن تلك الأعمال لا يمكن تبريرها أبداً:

٣ - تحت الدول على أن تراعي وأن تنفذ وأن تعميل بدقة مبادئ وقواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، وبصفة خاصة، على أن تكمل، وفقاً للتزاماتها الدولية، حماية وأمن وسلامةبعثات والممثليين والموظفيين المذكورين في الفقرة ٢ أعلاه، والموجودين بصفة رسمية في الأراضي الخاضعة لولايتهما، بما في ذلك اتخاذ تدابير عملية لحظر القيام بأنشطة غير مشروعة في أراضيهما من جانب أفراد وجماعات وتنظيمات تشجع على ارتكاب أعمال ضدأمن وسلامة هذهبعثات وهؤلاء الممثليين والموظفيين أو تحرض على ارتكابها أو تنظمها أو تقوم بها:

٤ - تحت أيضاً الدول على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي لمنع ارتكاب أي أعمال عنف ضدبعثات والممثليين والموظفيين المذكورين في الفقرة ٢ أعلاه، وعلى تقديم الجناء إلى القضاء:

٥ - توصي الدول بالتعاون الوثيق بحملة طرق منها إجراء الاتصالات بينبعثات الدبلوماسية والقنصلية والدولة المستقلة فيما يتعلق بالتدابير العملية التي تستهدف تعزيز حماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليين الدبلوماسيين والقنصليين، وفيما يتعلق بتبادل المعلومات عن ملابسات جميع الاتهامات الخطيرة لها:

٦ - تحت الدول على اتخاذ جميع التدابير المناسبة، وفقاً للقانون الدولي، على الصعيدين الوطني والدولي لمنع أية إساءة استخدام للأمتيازات والحسابات الدبلوماسية أو القنصلية، ولا سيما حالات إساءة الاستخدام الخطيرة بما فيها تلك التي تتضمن أعمال عنف؛

١٥٦/٥١ - النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليين الدبلوماسيين والقنصليين إن الجمعية العامة.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(٥):

وإذ تدرك الحاجة إلى تمية وتعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الدول،

واقتناعاً منها بن احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية شرط أساسى لسير العلاقات بين الدول سيراً طبيعياً ولتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يشير جزعاًها أعمال العنف المرتكبة في الآونة الأخيرة ضدالممثليين الدبلوماسيين والقنصليين، وكذلك ضد ممثلي المنظمات الدولية المشتركة بين الحكومات وموظفي هذه المنظمات، مما عرض أرواحاً بريئة للخطر أو أودى بها، وأعاد إعاقة خطيرة قيام هؤلاء الممثليين والموظفيين بأعمالهم العادلة،

وإذ يساورها القلق إزاء عدم احترام حرمةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليين الدبلوماسيين والقنصليين،

وإذ تشير إلى أنه، دون المساس بالامتيازات والحسابات، فإن من واجب جميع الأشخاص الممتنعين بهذه الامتيازات والحسابات احترام قوانين ونظم الدولة المستقبلة،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الأماكن الدبلوماسية والقنصلية يجب ألا تستخدم بأي طريقة لا تتوافق مع المهام الدبلوماسية أو القنصلية.

وإذ تؤكد على واجب الدول في اتخاذ جميع التدابير المناسبة التي يقتضيها القانون الدولي، بما في ذلك الإجراءات ذات الطابع الوقائي، وتقديم الجناء إلى القضاء،

وإذ ترحب بالتدابير التي سبق أن اتخذتها الدول لهذا الغرض وفقاً للتزاماتها الدولية،

واقتناعاً منها بأن دور الأمم المتحدة، الذي يتضمن إجراءات تقديم التقارير التي نص عليها قرار الجمعية

وإذ تشير أيضاً إلى أن المقاصد الرئيسية للعقد، وفقاً للقرار ٤٤/٢٢، ينبغي أن تتمثل في جملة أمور من بينها:

(أ) تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها؛

(ب) تعزيز وسائل وأساليب تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية، ومن بينها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وإيلاؤها الاحترام الكامل؛

(ج) تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه؛

(د) تشجيع تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه.

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٤٩/٥٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي أرفق به برنامج الأنشطة للفترة الثالثة (١٩٩٦-١٩٩٥) من العقد،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمين العام على التقرير الذي قدمه عملاً بالقرار ٤٤/٥٠ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر^(٣) ١٩٩٥

وقد نظرت في التقرير سالف الذكر.

وإذ تشير إلى أنه في الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، أنشأت اللجنة السادسة الفريق العامل المعنى بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، من أجل إعداد توصيات مقبولة عموماً تتعلق ببرنامج أنشطة العقد،

وإذ تلاحظ أنه في دورتها الحادية والخمسين، دعت اللجنة السادسة الفريق العامل إلى معاودة الانعقاد لمواصلة أعماله وفقاً للقرار ٤٤/٥٠ وجميع القرارات السابقة المتعلقة بهذا البند.

وقد نظرت في التقرير الشفهي الذي قدمه رئيس الفريق العامل إلى اللجنة السادسة^(٤)

١ - تعرب عن تقديرها للجنة السادسة لقيامها، في إطار فريقها العامل المعنى بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، بوضع برنامج الأنشطة للفترة الختامية (١٩٩٧-١٩٩٩) من العقد، وتطلب إلى الفريق العامل أن يواصل عمله في الدورة الثانية والخمسين وفقاً للولاية المنوطبة به ولأساليب عمله؛

٧ - توصي الدول بالتعاون الوثيق مع الدولة التي قد يكون قد حدث في إقليمها إساءة استخدام للامتيازات والحقوق الدبلوماسية والقنصلية، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات وتوفير المساعدة لسلطاتها القضائية لكي يتسلى لها تقديم الجناة إلى القضاء؛

٨ - تطلب إلى الدول التي ليست بعد أطرافاً في الصكوك المتصلة بحماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين أن تنظر في أن تصبح أطرافاً فيها؛

٩ - تطلب أيضاً إلى الدول عند نشوء نزاع بقصد انتهاك للتزاماتها الدولية المتصلة بحمايةبعثات أو أمن الممثلين والموظفين المذكورين في الفقرة ٢ أعلاه، أن تستخدم الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، بما فيها المساعي الحميدة للأمين العام، وتطلب إلى الأمين العام، متى اعتبر ذلك ملائماً، أن يعرض بذلك مساعيه الحميدة لدى الدول المعنية مباشرة؛

١٠ - تطلب إلى جميع الدول تقديم التقارير إلى الأمين العام وفقاً للفقرة ٩ من القرار ١٥٤/٤٢ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يصدر سنوياً تقريراً عن هذا البند، وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ١٥٤/٤٢، يتضمن أيضاً ملخصاً تحليلياً للتقارير الواردة بموجب الفقرة ١٠ أعلاه، فضلاً عن قيامه بمهام الأخرى المسندة إليه عملاً بذلك القرار؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والخمسين البند المعنون "النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين".

الجلسة العامة ٨٥ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

١٥٧/٥١ - عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

إن الجمعية العامة

إذ تشير إلى قرارها ٢٢/٤٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، الذي أعلنت به أن تكون الفترة ١٩٩٩-١٩٩٠ عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي،